



وضع السياسات والحوار بشأنها

التعليق: تطهو Alejandrina Huamán الطعام على فرن محسّن في بيتها في أندارابا-أنداهوايلاس، في بيرو. ومن خلال المشروع الذي يملكه المجتمع المحلي ويموله الصندوق، فقد تعلمت كيفية تمهيد المصاطب وهي تدير الآن مزرعة صغيرة فيها بستان خضار.

© IFAD/ P.C. Vega



وضع السياسات

عملية السياسات في الصندوق

يسترشد الصندوق بالسياسات المؤسسية للمنظمة في تحقيق الأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010. وأصدر رئيس الصندوق في عام 2007 نشرة لتوضيح العملية التي وضعها الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية لإعداد السياسات المؤسسية وإضفاء الصبغة الرسمية عليها. ومن شأن إضفاء الصبغة الرسمية على هذه العملية أن يمكن الصندوق من إصدار منتجات سياساتية تعود ملكيتها تماماً إلى المؤسسة.

وتتمثل العناصر الرئيسية للسياسة فيما يلي:

- التسيير من جانب مجلس سياسات لجنة استراتيجيات العمليات تحت رئاسة رئيس الصندوق
- برنامج عمل سنوي للسياسات
- نشر السياسات على الموظفين والشركاء من خلال خطة للإبلاغ عن كل سياسة مؤسسية يتم وضعها
- تأكيد الطابع الإلزامي للسياسات المعتمدة، مع الدعوة إلى تطبيقها ورصدها وتقديرها وتقييمها

ويتم تعميم هذه العملية على نطاق المنظمة بأسرها وذلك بشكل جزئي من خلال الفرق المرجعية المعنية بالسياسات.

الفرق المرجعية المعنية بالسياسات

أنشأ الصندوق في عام 2007 أربع فرق مرجعية للسياسات للتعامل مع أربعة مواضيع سياساتية، هي تغيير المناخ، والأراضي، والشعوب الأصلية، والانخراط مع منظمات المزارعين. وبدأ الصندوق العمل على وضع سياسة مؤسسية في كل مجال من تلك المجالات. وفي مجال تغيير المناخ، حدّد الصندوق فرصه لدعم عملائه في التكيف مع تغيير المناخ والتخفيف من أثره، وكفالة تدفق الموارد والتكنولوجيات لصالحهم.

ويتصدى الصندوق لقضايا الأراضي من منظور السكان الريفيين الفقراء وسُبل معيشتهم ومن خلال العلاقة المباشرة مع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة لصالح الفقراء، ولا تتصدى المنظمة لقضايا الأراضي بشكل عام ولا تتبع نهجاً معيارياً أو توجيهياً.

وسوف تتخذ سياسة العمل مع منظمات المزارعين شكل خطوط توجيهية بشأن انخراط الصندوق مع تلك المنظمات وسُبل العمل معها.

وقدّم الفريق المرجعي المعني بسياسات الشعوب الأصلية مدخلات في الورقة التي أعدت لمؤتمر الرؤية 2020 في بيجين (انظر الصفحة 60). وسوف يواصل الفريق خلال عام 2008 معالجة القضايا المرتبطة بالشعوب الأصلية.

منتدى السياسات

عقد منتدى السياسات دورتين في عام 2007.

- ركزت الدورة الأولى على مساهمة الصندوق في تقرير التنمية في العالم 2008: الزراعة من أجل التنمية الصادر عن البنك الدولي (انظر الصفحة 75). وناقش المشاركون استنتاجات التقرير وتوصياته، ودور الصندوق في إصداره، والصلة بينه وبين المطبوعة التي تزعم المنظمة إصدارها عن الفقر الريفي (انظر الصفحة 59). وشارك في المنتدى كضيف كل من رافي كانبور من جامعة كورنيل، وكوستاس ستاموليس من منظمة الأغذية والزراعة.
- استفادت الدورة الثانية من عمل الفريق المرجعي المعني بسياسات تغيير المناخ، وبحث المشاركون القضايا والخيارات ذات الصلة بعمل الصندوق. وتم الاتفاق على أن

يشترك الصندوق في حوار السياسات والنقاشات الدولية للمساعدة على تجميع جداول أعمال تغيير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك فإن الصندوق سيقوم بما يلي:

- التصدي لتغيير المناخ في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات وتنفيذها
- الاشتراك مع الشركاء في بناء قدرة السكان الريفيين الفقراء على التخفيف من تغيير المناخ والتكيف مع آثاره
- وضع سياسة مؤسسية بشأن تغيير المناخ
- تعزيز مشاركة فقراء الريف والشعوب الأصلية في المنتديات ذات الصلة
- إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع الهيئات الإقليمية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

الندوات التدارسية حول السياسات

تساعد الندوات التدارسية حول السياسات على التوعية بتعدد الفقر الريفي وحفز النقاش بشأن المبادرات الإنمائية الفعالة. وعُقدت ثلاث ندوات تدارسية في عام 2007.

- قَدِّمَت فكتوريا تاوولي - كوربوز من المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية عرضاً عن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وركزت بشكل خاص على الجوانب ذات الصلة بتنمية الشعوب الأصلية.
- ترأس رافي كانبور من جامعة كورنل ندوة تدارسية بعنوان الجمع بين الأساليب النوعية والكمية في تحليل الفقر. ودعا كانبور مقرري السياسات إلى الاستفادة قدر المستطاع من الأدوات التحليلية النوعية والكمية لتصميم سياسات فعالة للحد من الفقر.
- نظمت منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع الصندوق ندوة تدارسية حول السياسات بعنوان اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين البلدان الأوروبية والأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادي وأثار ذلك على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وشارك في الندوة أكثر من 40 مشاركاً يمثلون الحكومات والوكالات الإنمائية ومنظمات المزارعين. وقدم إبراهيم كوليبالي من الهيئة الوطنية لتنسيق منظمات المزارعين في مالي العرض الرئيسي عن موضوع آراء منظمات المزارعين في اتفاقات الشراكة الاقتصادية.
- ترأس ميشال غريفون من الوكالة الوطنية الفرنسية للبحوث ندوة تدارسية بعنوان مستقبل الزراعة والمساواة والاستدامة من أجل ثورة خضراء مضاعفة. وتحدث غريفون عن الاحتياجات الغذائية المتوقعة في عام 2050 في سياق عالمي يؤثر عليه تغيير المناخ وارتفاع أسعار الأغذية. وعرض غريفون مفهوم 'الثورة الخضراء المضاعفة' استناداً إلى نظم الإنتاج الكثيفة إيكولوجياً باعتبارها حلاً فعالاً لمستقبل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

استراتيجية الابتكار في الصندوق

وافق المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول على استراتيجية الابتكار في الصندوق. وسوف تحسّن الاستراتيجية من قدرة الصندوق على العمل مع الشركاء لإيجاد وتعزيز سبل جديدة وأفضل لتمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر. كما ستساعد هذه الاستراتيجية على تعميم الابتكار بشكل منهجي في عمليات الصندوق وفي أعمال برامجه القطرية. وستساعد على إدارة المخاطر المتأصلة في الابتكار. وتمثل الاستراتيجية أحد مخرجات خطة عمل الصندوق (انظر الصفحة 42) وهي ثمرة عملية مشاورات واسعة داخل المنظمة وخارجها، وتستفيد الاستراتيجية من خبرة الصندوق ومن أفضل الممارسات في عالم التنمية والأعمال التجارية.

ويعرّف الصندوق الابتكار بأنه 'عملية تضيف قيمة أو تحل مشكلة بطرق جديدة'. كما تحدد الاستراتيجية، علاوة على ذلك، المنتجات أو الأفكار أو النهج المبتكرة بأنها تكون جديدة في سياقها، ومفيدة، وفعّالة من حيث التكلفة، وتظل 'صادقة' حتى بعد مرحلة الاختبار الرائد.

وتستند الاستراتيجية إلى أربع مجموعات من الأنشطة:

- بناء القدرات وفهم التحديات التي تستلزم الابتكار
- رعاية الشراكات وتيسير إقامة شبكة للابتكار
- إرساء عمليات ابتكار متينة وما يتصل بها من إدارة للمخاطر، في ممارسات الأعمال الأساسية للصندوق
- تيسير تهيئة بيئة في المنظمة مساندة للابتكار بقدر أكبر

وسوف تساهم المنظمة ككل في تنفيذ الاستراتيجية خلال المدة الزمنية المحددة للإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010. وسوف يقوم الصندوق بإنشاء فريق لخدمات الابتكار لتيسير الجهود في مجال الابتكار وإسداء المشورة للإدارة.

استراتيجية الصندوق في إدارة المعرفة

وافق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان على استراتيجية الصندوق في إدارة المعرفة. وسوف تمكن هذه الاستراتيجية الصندوق من التحول إلى منظمة قائمة على المعرفة وتقديم خدمات عالية الجودة من خلال التعلم المنتظم من تجربة البرامج والمشروعات التي يدعمها. وكذلك من السكان الريفيين الفقراء والشركاء. وسوف تزود هذه الاستراتيجية الصندوق بالإطار والأدوات التي يحتاجها لتعظيم فعاليته الإنمائية في سياق التحولات الجذرية التي تغير وجه الزراعة والفقير الريفي في العالم.

وتتألف الاستراتيجية من أربعة مكونات استراتيجية هي:

- تعزيز عمليات التعلم وتقاسم المعرفة
- تزويد الصندوق ببنية أساسية داعمة لتقاسم المعرفة والتعلم
- توثيق أواصر الشراكات لتوسيع نطاق المعرفة والتعلم
- ترويج ثقافة داعمة لتقاسم المعرفة والتعلم

وسوف يساعد تنفيذ الاستراتيجية الصندوق على إيجاد وتقاسم سبل مبتكرة للحد من الفقر الريفي. وسوف يقوم الصندوق من خلال تقاسم المعلومات والمعرفة بتعزيز الممارسات السليمة ودعم توسيع نطاق الابتكارات والتأثير على السياسات، ووضع مكافحة الفقر الريفي ضمن الأولويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وهذه الاستراتيجية هي أحد مخرجات خطة عمل الصندوق (انظر الصفحة 42)، وهي ثمرة عملية مشاورات واسعة داخل المنظمة وخارجها على السواء. وتستفيد الاستراتيجية من خبرة الصندوق ومن أفضل الممارسات في المؤسسات الإنمائية الأخرى. ويجري تنفيذ الاستراتيجية تحت قيادة نائب رئيس الصندوق. وتم تكوين فريق أساسي لتوجيه ومراقبة عمل فريق الموارد المسؤول عن تطبيق الاستراتيجية. ويعكف الصندوق حالياً على تعميم إدارة المعرفة في عملياته.

إطار القدرة على تحمّل الديون

وافق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان على إطار القدرة على تحمّل الديون الذي يتم بمقتضاه استبدال القروض بالمنح للبلدان الفقيرة التي لا تستطيع تحمّل أعباء الديون. ويشكّل إطار القدرة على تحمّل الديون في الصندوق جزءاً من جهود موحّدة في المؤسسات المالية متعددة الأطراف بما يضمن أن المساعدة المالية الأساسية لا تتسبب في مصاعب مالية لا داعي لها للبلدان الأشد احتياجاً.

وحصل حالياً البلدان الفقيرة التي تنخفض قدرتها على تحمّل الديون (بلدان الضوء الأحمر) على 100 في المائة من المساعدة في شكل منح؛ وحصل البلدان الفقيرة ذات القدرة المتوسطة على تحمّل الديون (بلدان الضوء الأصفر) على 50 في المائة من المساعدات في

شكل منح و50 في المائة في شكل قروض؛ وتلقى البلدان الفقيرة ذات القدرة الكبيرة على حُمّل الديون (بلدان 'الضوء الأخضر') مساعدات في شكل قروض بنسبة 100 في المائة. وتحدّد التقديرات باستخدام خُلبات قدرة البلدان على حُمّل الديون التي أعدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكانت البلدان الفقيرة حُصل من قبل على مساعدة مالية من الصندوق في شكل قروض تيسيرية للغاية.

وفي عام 2007، قدّم الصندوق 17.6 في المائة من مجموع قيمة التمويل المعتمد للبرامج والمشروعات الاستثمارية في شكل منح ضمن إطار القدرة على حُمّل الديون. وتمت الموافقة على ثلاث عشرة منحة مجموع قيمتها 99.2 مليون دولار أمريكي (الجدول 8).

فرص العمل وسُبل كسب العيش الريفية

اعتُرفاً بأهمية التنمية الريفية في تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية، اختار الصندوق فرص العمل وسُبل العيش الريفية موضوعاً رئيسياً لدورة مجلس محافظي الصندوق لعام 2007. وتعاني بلدان العالم الأشد فقراً في كثير من الأحيان من ارتفاع معدلات البطالة ونقص العمالة في المناطق الريفية. وشجّعت إمكانات زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة في بعض المناطق الحضرية أعداداً كبيرة من السكان الريفيين الفقراء على الهجرة إلى المدن القريبة أو البلدان الأخرى بحثاً عن العمل. وأما السكان الذين ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية فيواجهون تحديات جديدة جرّاء العولمة السريعة وازدياد المنافسة والتغيرات الاجتماعية والديمقراطية الناجمة عن الهجرة.

وعُقدت ثلاث مؤامد مستديرة خلال دورة مجلس المحافظين حول المواضيع التالية:

- الهجرة والعمالة الريفية
- تشجيع العمالة الريفية من خلال نهج سلاسل القيمة
- توفير فرص كسب العيش المدرة للدخل لشباب الريف

تقرير الفقر الريفي

احتفالاً بالذكرى الثلاثين لإنشاء المنظمة، بدأ الصندوق في عام 2007 في إعداد تقرير جديد عن الفقر الريفي. وسوف يبيّن التقرير بعض الطرق المبتكرة والفعالة للاستجابة للتحديات التي يواجهها السكان الريفيون الفقراء في كفاحهم ضد الفقر. وسوف يركّز التقرير على التحديات الخاصة التي تؤثر على تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في استئصال الفقر المدقع والجوع في ظل التطورات السريعة لتغيّر المناخ، وازدياد سُح الموارد والتغيرات الهيكلية في الأسواق الزراعية والمجتمعات الريفية. وسوف يقوم السكان الريفيون الفقراء بالتعليق على التقرير من خلال عرض تصوراتهم عن التحديات الجارية والمقبلة من خلال مشاركتهم في المشاورات الإقليمية.

وسوف يقوم الصندوق بإعداد تقرير الفقر الريفي بالتعاون مع بعض شركائه الرئيسيين. ومن المزمع إطلاق هذه المطبوعة في مطلع عام 2009.

حوار السياسات والمناصرة على الصعيد الدولي

يشترك الصندوق في حوار السياسات والمناصرة على الصعيد الدولي في ثلاثة مجالات رئيسية:

- المشاركة في مناقشات السياسات الرئيسية وتنسيقها حيثما أمكن من أجل تسليط الضوء على قضايا الفقر الريفي والأمن الغذائي وصياغة رسائل أساسية عن تلك القضايا، وتعزيز اتساق السياسات بين الوكالات الشريكة في تلك المجالات
- تشجيع المشاركة والمناصرة بين ممثلي فقراء الريف من الرجال والنساء في مناقشات السياسات الدولية لمراعاة آرائهم عند تقرير السياسات
- دعم تقاسم المعرفة بشأن الفقر الريفي والأمن الغذائي بين الباحثين ومقرري السياسات ومجموعات المجتمع المدني لتحسين صنع السياسات والحد من الفقر الريفي بمزيد من الفعالية

الصندوق والشعوب الأصلية

كان عام 2007 عاماً مشهوداً بالنسبة للشعوب الأصلية. ففي 13 سبتمبر/أيلول، أي بعد 24 عاماً من المفاوضات، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويتصدى الإعلان للحقوق الفردية والجماعية على السواء ويحدّد معايير دنيا لبقاء الشعوب الأصلية في العالم وكرامتها ورفاهها وحقوقها.

وكان عام 2007 بالنسبة للصندوق السنة الأولى التي يقوم فيها بإدارة مرفق مساعدة الشعوب الأصلية الذي تم نقله من البنك الدولي في عام 2006. ويوفّر المرفق منحاً صغيرة تتراوح قيمتها بين 10 000 و30 000 دولار أمريكي للمشروعات الصغرى التي تصممها وتنفذها مجتمعات السكان الأصليين ومنظماتهم. ويدير المرفق مجلس يضم أغلبية من أفراد السكان الأصليين. واستجابة للدعوة الأولى لتقديم اقتراحات منح، قدّمت مجتمعات السكان الأصليين ومنظماتهم من 86 بلداً في جميع أنحاء العالم أكثر من 1 000 طلب. وفي إطار جهود مناصرة الشعوب الأصلية، واصل الصندوق شراكته الوثيقة مع فريق الدعم المشترك بين الوكالات التابع لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وشارك في دوراته السنوية في مايو/أيار وسبتمبر/أيلول.

وموّل الصندوق دراسة عن جوانب النجاح والإخفاق في العقد الأول للشعوب الأصلية الذي اكتمل في عام 2007. وتمثّلت أهم منجزات العقد في تعميق الوعي بقضايا الشعوب الأصلية وممارسة الضغط على وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء للتصدي لتهميشهم.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، حمل الصندوق لواء الدفاع عن احتياجات الشعوب الأصلية ومثليهم خلال مؤتمر الرؤية 2020 الذي عُقد في بيجين، الصين. وقام كلٌّ من مكتب الفريق الرائد المعني بالحد من الفقر التابع لمجلس الدولة في الصين والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية بتنظيم المؤتمر تحت عنوان العمل من أجل الفقراء والجوعى في العالم. وتفاقم رئيس الصندوق خبرة المنظمة في العمل مع الشعوب الأصلية والأقليات الريفية. وأعد الصندوق ورقة لعرضها على المؤتمر بعنوان السياسات والدروس المستفادة في الوصول إلى الشعوب الأصلية في البرامج الإنمائية.

وخصّص فريق عمل المؤسسات المالية متعددة الأطراف المعني بالبيئة الذي استضافه الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني دورة استثنائية للشعوب الأصلية (انظر الصفحة 65). وبحثت الدورة السياسات القائمة في المؤسسات المالية متعددة الأطراف فيما يتعلق بالشعوب الأصلية؛ وتصورات زعماء السكان الأصليين بشأن الموافقة الحرة والمسبّقة والمستنيرة؛ وموضوع الشعوب الأصلية وتغيّر المناخ. وشارك في الدورة أعضاء منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وشملت الدورة عرضاً عاماً لإعلان حقوق الشعوب الأصلية.

تعزيز انخراط الصندوق في استراتيجيات الحد من الفقر والعمليات القطرية ذات الصلة

واصل الصندوق خلال عام 2007 الانخراط في عمليات دعم السياسات الوطنية والدولية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر وتحليل أثر الفقر والآثار الاجتماعية. ونشرت المنظمة مجموعة من المبادئ التوجيهية والمداخل بعنوان تعزيز مشاركة الصندوق في النهج القطرية للحد من الفقر.

وفي بنين، قام الصندوق بإدخال أدوات تحليلية لتقدير مدى تعبير الأولويات العامة لاستراتيجيات الحد من الفقر عن المواضيع الريفية. كما دعم الصندوق جهود إحدى فرق العمل المشتركة بين الوزارات لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر على مستوى القطاعات. وسوف تؤثر استنتاجات هذه العملية على تصميم وإدارة البرنامج القطري للصندوق وصياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وفي بوليفيا، قامت الحكومة والصندوق في أعقاب استعراض للأبعاد الريفية لخطة التنمية الوطنية بتنظيم حلقة عمل وطنية ضمّت أصحاب المصلحة

المحليين والجهات المانحة الخارجية. وحدد المشاركون مداخل تعزيز عمليات السياسات في القطاع، وفرص الشراكة المرتبطة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وفي كمبوديا، يشجع الصندوق ترشيد تقديم خدمات الدعم الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء المتصلة بالإرشاد الزراعي والخدمات المالية والصلات مع الأسواق. وبشكل ذلك جزءاً من مساهمة الصندوق في عمليات صنع السياسات القائمة على الأدلة في سياق برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

وفي سياق تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لهندوراس، اشترك الصندوق في المشاورات المشتركة لتحليل أثر الفقر والأثر الاجتماعي لأحد النظم الوطنية لإمدادات المدخلات الزراعية. ويأتي ذلك كمتابعة لأنشطة بناء القدرات الإقليمية المدعومة من الصندوق والمشاورات الدولية التي يستضيفها حول تحليل أثر الفقر والآثار الاجتماعية والسياسات الزراعية في البلدان التي لديها استراتيجيات للحد من الفقر. وفي العديد من بلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية، اشترك الصندوق بدور نشط في النهج القطاعية الشاملة (انظر الصفحة 20) وعمليات استراتيجيات المساعدة المشتركة.

التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة ومنتديات السياسات العالمية والإقليمية

منظومة الأمم المتحدة

يوصل الصندوق العمل من أجل بناء علاقات تآزر بين المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وتعزيز اتساق الممارسات والسياسات. وركز الصندوق في تفاعله مع منظومة الأمم المتحدة خلال عام 2007 على ثلاثة مجالات:

- المساهمة في وضع سياسات ومعايير على نطاق المنظومة من خلال الاشتراك في هيئات الأمم المتحدة التنسيقية الرئيسية المشتركة بين الوكالات
- المشاركة في مشروع الأمم المتحدة التجريبي لتوحيد الأداء في ثمانية بلدان
- المساهمة في حوار السياسات والمناصرة على المستوى الدولي دعماً للحد من الفقر الريفي

المساهمة في وضع سياسات ومعايير على نطاق المنظومة

يساهم الصندوق في وضع معايير وسياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال عضويته في:

- مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وهو المؤسسة العليا لأسرة منظمات الأمم المتحدة
- اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين بوصفها الجهة الرئيسية لتنسيق السياسات في منظومة الأمم المتحدة
- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تمثل هيئة تنسيق الأنشطة التشغيلية

لجنة الأمم المتحدة البرنامجية الرفيعة المستوى

واصل رئيس الصندوق ترأس اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة في عام 2007 بناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة. وتصدت اللجنة في ظل قيادة رئيس الصندوق لعدد من قضايا السياسات العالمية، بما في ذلك تغيير المناخ والتنمية في أفريقيا. وعملت اللجنة على تعزيز تنسيق الأمم المتحدة في مجال تغيير المناخ ووضع قائمة لخصر أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الاحترار العالمي. كما عمل أعضاء اللجنة تحت قيادة منظمة العمل الدولية لوضع وتنفيذ مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل الكرم. وتصدت اللجنة لمسألة 'المعونة من أجل التجارة' وبحثت إنشاء مجموعة للتعامل مع التجارة والقدرة الإنتاجية في الأمم المتحدة.

وتصدت اللجنة لمسألة تعزيز التنسيق بين المبادرات الإنمائية في أفريقيا، وبحثت كيفية مواصلة دعم استراتيجيات التنمية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية وسُبل دعم توسيع نطاق الاستثمارات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية. وعملت اللجنة مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لوضع عملية لتقييم التقدم المحرز في البلدان المشمولة بمشروع الأمم المتحدة التجريبي لتوحيد الأداء.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

تضم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية 28 من وكالات الأمم المتحدة وخمسة مراقبين للنهوض بفعالية عمليات الأمم المتحدة على المستوى القطري. واشترك الصندوق خلال عام 2007 في أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم بلدان مشروع الأمم المتحدة التجريبي لتوحيد الأداء، وبخاصة في مجال تنسيق ومواءمة السياسات والإجراءات بين المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وشارك الصندوق في الاستعراض الذي أجرته المجموعة الإنمائية لدور أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عمليات التنمية الوطنية. لا سيما استراتيجيات الحد من الفقر. كما شارك الصندوق في وضع المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تعميم قضايا الشعوب الأصلية في البرمجة المشتركة للأمم المتحدة.

المشاركة في البلدان المشمولة بمشروع الأمم المتحدة التجريبي لتوحيد الأداء

انطلق مشروع الأمم المتحدة التجريبي لتوحيد الأداء في عام 2007 من أجل النهوض بالاتساق والتنسيق بين منظمات الأمم المتحدة على المستوى القطري. وشملت البلدان التي طلبت المشاركة كمنهج تجريبي كلاً من ألبانيا والرأس الأخضر وموزامبيق وباكستان ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوروغواي وفيت نام. ويؤدي الصندوق دوراً نشطاً في المبادرة. ويهدف المشروع إلى مساعدة البلدان الرائدة في تحقيق أهداف التنمية والحد من الفقر من خلال تعزيز الاتساق والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة.

وأنشأ الصندوق في المرفق فريقاً عاملاً لتحديد أفضل سبل الانخراط في التجارب الرائدة واستقاء الأفكار المفيدة من الميدان. كما تشاورت المنظمة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي حول كيفية زيادة التعاون المنتظم في تلك التجارب الرائدة وكيفية تنسيق ممارسات العمل.

ويعمل الصندوق في تلك التجارب الرائدة مع فريق الأمم المتحدة القطري لصياغة برنامج قطري متنسق للأمم المتحدة لربط عمليات الصندوق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي بعض البلدان، أتاحت مشاركة الصندوق في تطوير مشروع الأمم المتحدة التجريبي لتوحيد الأداء الفرصة لحوار السياسات على الصعيد القطري.

المساهمة في حوار السياسات والمناصرة على المستوى الدولي

اشترك الصندوق في عدد مختار من منتديات الأمم المتحدة الدولية لتقاسم المعرفة والدروس المستفادة من أنشطته التشغيلية. كما شارك الصندوق في جلسات حوار السياسات التي تركز بشكل خاص على الحد من الفقر وتمكين السكان الريفيين الفقراء.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

على غرار السنوات السابقة، اشترك الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في 2007 في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وكان موضوع هذه الدورة هو تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع. بما في ذلك عن طريق الشراكة العالمية من أجل التنمية. وبفضل الجهود المتضافرة للوكالات الثلاث، لاقت قضايا الحد من الفقر الريفي والتنمية الزراعية اهتماماً كبيراً. وجرى تأكيد ذلك أيضاً في الوثيقة الختامية الرئيسية للإعلان الوزاري. وأعاد الإعلان التأكيد على انتشار الفقر المدقع في المناطق الريفية وأهمية القطاع الزراعي في سبل عيش السكان الفقراء. كما دعا الإعلان إلى زيادة الاستثمارات الإنتاجية في التنمية الريفية والزراعية.

الحوار الرفيع المستوى في الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية

شارك الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في الحوار الرفيع المستوى الثالث في الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية. وألقى رئيس الصندوق بيانا بالنيابة عن الوكالات الثلاث. وشدد رئيس الصندوق على دور الزراعة في الحد من الفقر بطريقة مستدامة وأثار تغيير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي، والحاجة إلى زيادة الاهتمام بالقطاع في استراتيجيات التنمية الوطنية ومبادرات الجهات المانحة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة

ساهم الصندوق في نقاشات مختارة في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقدمت المنظمة بيانات عن الشعوب الأصلية، وحالة نساء الريف، وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتقاسم الصندوق خبرته التشغيلية في بناء الوعي بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية للحد من الفقر الريفي على المستوى العالمي.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ

شارك الصندوق في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام 2007 الذي عُقد في بالي، إندونيسيا، في ديسمبر/كانون الأول. وركزت المناقشات على بناء القدرات، والحد من انبعاثات الكربون من خلال إعادة التحريج وتفاذي إزالة الأحراج، واستعراض الآليات المالية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وأقر المؤتمر 'خريطة طريق بالي' التي تحدد مسار عملية جديدة للتفاوض سيتم الانتهاء منها بحلول عام 2009 وستفضي في نهاية المطاف إلى وضع اتفاق دولي بشأن تغير المناخ بعد عام 2012. واتخذ الاجتماع قرارات رائدة تشكل عناصر أساسية لخريطة الطريق. وتشمل القرارات إنشاء صندوق التكيف الذي سيصل مجموع قيمته 6 مليارات دولار أمريكي. وسيقوم البنك الدولي بدور جهة الإيداع وسيتمولى مرفق البيئة العالمية دور الأمانة.

وقدمت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق وبرنامج الأغذية العالمي بياناً مشتركاً أمام مؤتمر القمة. ودعا البيان إلى العمل على وضع استراتيجيات للتخفيف والتكيف يشترك في وضعها السكان الريفيون الفقراء وتلائمهم.

واشترك الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة في تنظيم حدث جانبي حول موضوع تغير المناخ وتدهور الأراضي: ضمان التمويل لفقراء الريف من أجل التكيف والتخفيف. وشارك برنامج الأغذية العالمي والآلية العالمية وعدد من المنظمات غير الحكومية في أفرقة النقاش.

منتديات السياسات العالمية والإقليمية

المنتدى العالمي للزراعة

اشترك الصندوق في عام 2007 مع منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي في رعاية المنتدى العالمي للزراعة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأستضافت وزارة الاقتصاد والمالية الإيطالية المنتدى في روما في نوفمبر/تشرين الثاني. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها مدينة أخرى غير باريس حوار السياسات الذي تبادر به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

والتقى زهاء 100 من المشاركين المدعوين من 24 بلداً يمثلون الحكومات الوطنية والجهات المانحة الدولية والوكالات الإنمائية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لبحث التنمية الزراعية والحد من الفقر في أفريقيا. وتناول المنتدى مسائل محددة مرتبطة بتطور الأسواق والتجارة، وإصلاحات السياسات الدولية والمحلية وقضايا الإدارة المرتبطة بالتنمية الزراعية في أفريقيا، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. وكان الهدف من

المنتدى هو تحديد المجالات المحددة التي يمكن فيها للجهود التعاونية أن تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة، وشملت المدخلات الرئيسية في النقاش تقرير التنمية في العالم 2008: الزراعة من أجل التنمية الذي أصدره البنك الدولي مؤخرًا (انظر الصفحة 75) والعمل التحليلي الجديد المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة.

واضطلع الصندوق بدور كبير في التنظيم المشترك للمنتدى. كما قدّمت المنظمة، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مدخلات تقنية للنقاش حول استنتاجات مشروع دعم الزراعة في أفريقيا، وهو مبادرة مشتركة بتمويل من الصندوق ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووزارة الخارجية الفرنسية.

مؤتمر الشبكة 2 من أجل التنمية لعام 2007

شارك الصندوق في رعاية وتنظيم مؤتمر الشبكة 2 من أجل التنمية لعام 2007 الذي عُقد في سبتمبر/أيلول في مقر الصندوق في روما. وكان موضوع المؤتمر هو الشبكة التشاركية من أجل التنمية: الترابط الشبكي، والتعاون وتبادل المعرفة في الزراعة والتنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية. ويُعتبر مؤتمر الشبكة 2 من أجل التنمية الأول من نوعه حيث شارك فيه العاملون في مجال التنمية وكبار الممارسين في مجال الشبكة الثانية. وشمل الرعاية الآخرون المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والمعهد الدولي للاتصالات والتنمية.

وكان هذا هو المؤتمر الأول الذي يتم فيه:

- استكشاف السبل التي يمكن بها لأصحاب المصلحة الإنمائيين الدوليين الاستفادة من الفرص التقنية والتنظيمية التي توفرها أساليب ونهج وتطبيقات الشبكة الثانية
- بحث كيفية وصول الجهات الفاعلة الإنمائية، وبخاصة في البلدان النامية، واستخدامها للأدوات الجديدة
- بحث الطريقة التي يمكن بها للأدوات الجديدة أن تنهض بطرق الاتصال بين الأفراد والمؤسسات وتطبيق المعرفة على مشاكل التنمية

ويتماشى موضوع المؤتمر ومداولاته مع نهج الصندوق في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الذي يركز على الأشخاص وليس على التكنولوجيا. وخلص المؤتمر إلى أن الشبكة الثانية تنطوي على إمكانات هائلة، وينبغي أن يتذكر العاملون الإنمائيون عملاءهم الرئيسيين، وهم السكان الفقراء الذين يعيشون في مناطق نائية شديدة الوعورة، ويشكل هذا الحدث جزءاً لا يتجزأ من أسبوع الزراعة الإلكترونية، وهو سلسلة من المشاورات والأحداث التي أقيمت خلال شهر سبتمبر/أيلول في روما.

حلقة عمل تعميم التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة

نظّم الصندوق في مايو/أيار حلقة عمل دولية حول تعميم التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة، وركزت حلقة العمل التي أطلق عليها اسم 'البحث عن اتجاهات جديدة'، على ثلاثة مواضيع:

- استعراض الماضي - استنتاجات عمليات الاستعراض والتقييم الذاتي
- تجاوز الحاضر - تعميم التمايز بين الجنسين في السياق الدولي
- التطلع إلى المستقبل - السبل المبتكرة لزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة ودورها ومشاركتها في صنع القرار ورفاهها في سياق الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010

وناقش المشاركون من مقر الصندوق والمشروعات والبرامج المدعومة من الصندوق والمنظمات الشريكة السبل المبتكرة لزيادة تمكين المرأة والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات التدريب وإدارة المعرفة في مجال التمايز بين الجنسين على المستوى الميداني.

منتدى الهجرة الدولية

ساند الصندوق تنظيم الاجتماع الأول للمنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية الذي عُقد في بروكسيل، بلجيكا، في يوليو/تموز. ويمثل المنتدى عملية غير رسمية ومتعددة الأطراف وتقودها الدول بغرض تعزيز الأثر الإيجابي للهجرة على التنمية والعكس. ويشجع المنتدى التعاون الدولي ويعزز أفكار السياسات الجديدة في ميدان الهجرة والعلاقات التي تربطها بالتنمية. كما أكد المنتدى صراحة على الاعتراف المتزايد بأن الهجرة الدولية تشكل جزءاً عادياً ومهماً من عملية التنمية.

وشارك الصندوق في تنظيم المائدة المستديرة حول التحويلات وموارد الشتات الأخرى: زيادة الأثر الصغير للتحويلات على التنمية. واشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق وحكومات المكسيك والنرويج والسنغال في إعداد مذكرة مفاهيم.

الفريق العامل المشترك بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعني بالبيئة

استضاف الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني اجتماعاً للفريق العامل المشترك بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعني بالبيئة. ويشجع الفريق العامل زيادة التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الحماية البيئية والتنمية المستدامة. ويشترك الصندوق في عضوية الفريق منذ بداية عمله في عام 1998.

وبحث أعضاء الفريق في اجتماع هذا العام القضايا البيئية الرئيسية الراهنة، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ، وتمويل الكربون، والبرنامج التجريبي للنظم القطرية، والمسائل المتعلقة بالجوانب التشغيلية والامتثال. وبحث المشاركون خلال اجتماع تمهيدي استثنائي آخر المعلومات عن إجراءات التقدير البيئي في الصندوق وغيرها من المواضيع. وعقدت دورة استثنائية تم التركيز خلالها على القضايا ذات الأولوية المرتبطة بالشعوب الأصلية (انظر الصفحة 60).

ساحات السياسات الأخرى

في عام 2007 وأصل مكتب الاتصال لأمريكا الشمالية العمل مع الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية الأمريكية المعني بالصندوق والفقير الريفي. وقام الصندوق في فبراير/شباط بتيسير إجراء نقاش بين قادة المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة وواضعي تقرير التنمية في العالم 2008: الزراعة من أجل التنمية الصادر عن البنك الدولي. وهذا هو أول تقرير عن التنمية في العالم يركّز على الزراعة في 25 عاماً. وأتاح النقاش فرصة أمام الأعضاء الرئيسيين في المنظمات غير الحكومية الأمريكية لإبداء آرائهم وتقديم مساهماتهم في مسودة التقرير.

وأعرب الفريق العامل في رسالة موجّهة إلى الكونغرس الأمريكي وموقّعة من 30 منظمة عن دعمه للصندوق وحثّ على زيادة الاستثمار في برامج الزراعة والتنمية الريفية، بما في ذلك التمويل الكامل للمساهمة الثانية من الولايات المتحدة في التجديد السابع لموارد الصندوق. وفي رسالة منفصلة إلى الكونغرس الأمريكي، دعا أعضاء مجتمع المنظمات غير الحكومية إلى "زيادة التمويل لوكالات من قبيل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التي تركز على النهوض بتنمية قدرة المزارعين في البلدان على إطعام شعوبهم وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة".